

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة
وتقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر المستقلة والدخل الشامل المستقلة والتغيرات في حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتصدر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

أساس الرأي المتحفظ

١. كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة قامت الشركة بالاستحواذ على الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية - شركة مساهمة مصرية) مقابل إصدار أسهم عادية وتم الاعتراف بتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة وليس بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ على الاستثمار بالمخالفة للفقرة (٣٨) لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) المعدل ٢٠١٥ تجميع الأعمال، هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بذات الشأن.

٢. لم توافقنا إدارة الشركة بدراسة إكتوارية معده من قبل خبير إكتواري موضحة الأثر المالي المترتب على نظام مكافآت التقاعد الدورية وكذلك نظام العلاج الطبي فيما بعد إنتهاء الخدمة، هذا ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من قيمة الالتزام الناشيء عن هذا النظام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا أثر ما جاء بالفقرة رقم (١) في أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه على إثبات تكلفة الاستثمار وإجمالي حقوق الملكية وكذا تأثير التسويات المحتملة على التزامات مكافأة نهاية الخدمة ومزايا العلاج الطبي والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا ما حصلنا على الدراسة الإكتوارية المذكورة في الفقرة رقم (٢) في أساس الرأي المتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وتم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد



سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)

KPMG حازم حسن

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (م.م.م.)

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المستقل

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	إيضاح	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري	الأصول
						<u>الأصول غير المتداولة</u>
١ ٠٢٤ ٢٥٧ ٦٨٤	٨٩٩ ٦٠٢ ٨٨٣	(٣)				الأصول الثابتة (بالصافي)
٢٨٩ ٢٢٤ ٣١٥	٣٢٧ ٥٦٩ ٣٠٨	(٤)				مشروعات تحت التنفيذ
٥ ١٦٧ ٩٧٧	٣ ٩٨٦ ٦٩١	(٥)				أصول أخرى (بالصافي)
-	٣٤ ١٥٨ ١٨٠	(٦)				أصول حق استخدام (بالصافي)
١ ٠٠١ ٨٣٦ ٨٨٠	١ ٠٠١ ٨٣٦ ٨٨٠	(٧)				إستثمار في الشركة التابعة
٤ ٤٥٢ ٨٨٢ ١٧٠	٣ ٧١٦ ٧١٦ ٦٨٠	(٨)				قرض للشركة التابعة
٦ ٧٧٣ ٣٦٩ ٠٢٦	٥ ٩٨٣ ٨٧٠ ٦٢٢					مجموع الأصول غير المتداولة
						<u>الأصول المتداولة</u>
٢٤٨ ٧٥٥ ١٣٩	٣٢٣ ٧٢٢ ١٨٢	(٩)				المخزون
٥٨ ١٣٧ ٩٨٤	٢١٥ ٤٧٢ ٧٠٨	(١٠)				العملاء واوراق القبض
٢١٠ ٩٠٣ ٨٨٠	٨٠ ٩٣٤ ٧٢٤	(١١)				مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦	٧٤ ٧١٨ ٨٣٢	(١٢-ج)				المستحق من أطراف ذات علاقة
٤ ١٧٤ ٨٩٣	٥ ٧٦٢ ٩٦٤					موردين (دفوعات مقدمة)
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥	(١٣)				النقدية بالبنوك والصندوق
١ ٢٣٤ ٧٦٩ ٠٥٥	٢ ٩٧٢ ٥٥٢ ٠٦٥					مجموع الأصول المتداولة
٨ ٠٠٨ ١٣٨ ٠٨١	٨ ٩٥٦ ٤٢٢ ٦٨٧					إجمالي الأصول
						<u>حقوق الملكية</u>
٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	(١٨-أ)				رأس المال المصدر والمدفوع
٤٠٨ ٣٥٩ ٤٦٩	٤٦٥ ٠٤٩ ١٢٨					إحتياطي قانوني
٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	(١٨-ج)				إحتياطي عام
٢ ٦٩٩ ٨٤٢ ١٩٨	٢ ٨٥٨ ٦٦٧ ٩٩٧	(١٨-د)				أرباح مرحلة
١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤					صافي ربح العام
٦ ٨٨٥ ٥٥٠ ٩١٣	٧ ٥١٥ ٧٨٨ ٠٥١					مجموع حقوق الملكية
						<u>الالتزامات</u>
٥٤٣ ٦٧٩ ٨٨٨	٥١٦ ٧١٦ ٩٠٧	(١٩)				<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
-	٣١ ٣١٣ ٢٤٦	(٢٠)				إلتزامات ضريبية مؤجلة
٥٤٣ ٦٧٩ ٨٨٨	٥٤٨ ٠٣٠ ١٥٣					إلتزامات عقود إيجار
						مجموع الإلتزامات غير المتداولة
٣٠ ٦٤٣ ٢٢١	٤٦ ٣٩٦ ٧٢٦	(١٤)				<u>الالتزامات المتداولة</u>
٩٦ ٦٢٩ ٥٩٢	١٧٥ ٥٧٦ ٩٥٩	(١٥)				مخصصات
٦١ ٩٦١ ٢٣٧	١٥٤ ٦١٩ ٧٠٧	(١٦)				موردين
٣٦٥ ٥٢٣ ٧١٩	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	(١٧)				دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٤ ١٤٩ ٥١١	٣٤ ١٠٩ ١٨٢					ضريبة الدخل الجارية
-	٣ ٤٧٣ ٠٧٩	(٢٠)				عملاء دفعات مقدمة (إلتزامات عقود)
٥٧٨ ٩٠٧ ٢٨٠	٨٩٢ ٦٠٤ ٤٨٣					إلتزامات عقود إيجار
١ ١٢٢ ٥٨٧ ١٦٨	١ ٤٤٠ ٦٣٤ ٦٣٦					مجموع الإلتزامات المتداولة
٨ ٠٠٨ ١٣٨ ٠٨١	٨ ٩٥٦ ٤٢٢ ٦٨٧					مجموع الإلتزامات
						إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها
تقرير مراقب(مراقب)

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

مهندس / إبراهيم مكي

مدير عام
الحسابات والمراقبة المالية

محاسب / محمد الشايب

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
			<u>العمليات المستمرة</u>
٢ ٣٦١ ١٦٣ ٦٤٤	٣ ٣٩٩ ٢٢٦ ٠٨١		صافي المبيعات
(١٠٠٢ ٤٨٩ ٦٤٨)	(١٤٠١ ١٦٩ ١٤٣)		تكلفة المبيعات
١ ٣٥٨ ٦٧٣ ٩٩٦	١ ٩٩٨ ٠٥٦ ٩٣٨		مجمل الربح
٧ ٣٨٩ ٨٨٦	٥ ٧٢٦ ٠٥٢		إيرادات أخرى
(٧٣ ٦٣٧ ٢٦٠)	(٨٠ ٢١٤ ٢٨٦)		مصروفات بيعية وتسويقية
(٧١ ٨٧٣ ٢١٨)	(٩٤ ٨٣٢ ٦٦٨)	(٢١)	مصروفات عمومية وإدارية
(٨ ٥٥١ ٨٥٥)	(٩ ٦٩٦ ٧٤٩)		تبرعات وإعانات
(١ ٧٩٥ ٠٠٠)	(٢ ٣٦٩ ٥٠٠)		بدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة
-	(٢ ٦٣٠ ٦٦٣)	(٢٤)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
-	١ ٧٨٣ ٣٦٧	(٢٤)	رد خسائر إئتمانية
(١٩ ٥٥٤ ٨٥٣)	(٢١ ٦٤٥ ٠٣٢)	(١٤)	مخصصات مكونة
-	١٧٢ ٠٨٥		مخصصات إنقضي الغرض منها
١ ١٩٠ ٦٥١ ٦٩٦	١ ٧٩٤ ٣٤٩ ٥٤٤		نتائج أنشطة التشغيل
٢٤٠ ٧٣١ ٩١٤	٢٢١ ١٩٨ ١٧٠	(٢٣)	إيرادات تمويلية
-	١٦ ١٩٣ ٠٨١		حصة الشركة من "توزيعات أرباح الشركة التابعة "
(٦٨ ٧٥٧ ٩٦٥)	(٩ ٧٥٩ ٥١٢)		فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
-	(١ ٥١٨ ٨٠٠)	(٢٢)	مصروفات تمويلية
١ ٣٦٢ ٦٢٥ ٦٤٥	٢ ٠٢٠ ٤٦٢ ٤٨٣		الأرباح قبل الضرائب
(٢٢٨ ٨٣٢ ٤٦١)	(٤٧١ ٩٤٧ ٦١٩)	(٢٥)	ضرائب الدخل
١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤		صافي ربح السنة بعد الضرائب
			ربحية السهم
٤,٤٦	٦,٧٦	(٢٦)	نصيب السهم الأساسي والمخفض من الأرباح

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤	صافي ربح السنة
-	-	الدخل الشامل الاخر
<u>١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤</u>	<u>١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤</u>	إجمالي الدخل الشامل عن السنة المالية

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موجكو)
شركة مساهمة مصرية
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الدورية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بيان	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطي قانوني	أرباح مرحلة	إحتياطي عام	صافي ربح السنة	مجموع حقوق الملكية
	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٣٦٦ ٨٢٨ ٤٠٢	٢ ٥١٦ ٦٢٥ ٠٧٨	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٨٣٠ ٤٢١ ٣٤٥	٦ ٤٠٧ ٤٤٠ ٨٣٧
المحول للأرباح المرحلة	-	-	٨٣٠ ٤٢١ ٣٤٥	-	(٨٣٠ ٤٢١ ٣٤٥)	-
المحول للإحتياطي القانوني	-	٤١ ٥٢١ ٠٦٧	(٤١ ٥٢١ ٠٦٧)	-	-	-
حصة العاملين في الأرباح	-	-	(٧٨ ٨٩٠ ٠٢٨)	-	-	(٧٨ ٨٩٠ ٠٢٨)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	(٤ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	-	(٤ ٠٠٠ ٠٠٠)
توزيعات أرباح المساهمين	-	-	(٥٧٢ ٧٩٣ ٠٨٠)	-	-	(٥٧٢ ٧٩٣ ٠٨٠)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤
بنود الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٤٠٨ ٣٥٩ ٤٦٩	٢ ٦٩٩ ٨٤٢ ١٩٨	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	٦ ٨٨٥ ٥٥٠ ٩١٣
الآخر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)	-	-	(٤ ٦٥٧ ٠٦١)	-	-	(٤ ٦٥٧ ٠٦١)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ بعد التعديلات	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٤٠٨ ٣٥٩ ٤٦٩	٢ ٦٩٥ ١٨٥ ١٣٧	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	٦ ٨٨٠ ٨٩٣ ٨٥٢
المحول للأرباح المرحلة	-	-	١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	-	(١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤)	-
المحول للإحتياطي القانوني	-	٥٦ ٦٨٩ ٦٥٩	(٥٦ ٦٨٩ ٦٥٩)	-	-	-
حصة العاملين في الأرباح	-	-	(١٠٧ ٧١٠ ٣٥٣)	-	-	(١٠٧ ٧١٠ ٣٥٣)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	-	(٤ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	-	(٤ ٠٠٠ ٠٠٠)
توزيعات أرباح المساهمين	-	-	(٨٠١ ٩١٠ ٣١٢)	-	-	(٨٠١ ٩١٠ ٣١٢)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤
بنود الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠	٤٦٥ ٠٤٩ ١٢٨	٢ ٨٥٨ ٦١٧ ٩٩٧	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤	٧ ٥١٥ ٧٨٨ ٠٥١

• الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
حنيه مصري	حنيه مصري	رقم
١ ٣٦٢ ٦٢٥ ٦٤٥	٢ ٠٢٠ ٤٦٢ ٤٨٣	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
		صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل
		<u>تسويات لمطابقة صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
١٤٨ ٥١٣ ٠٨٤	١٤٢ ٩٩٦ ٥٣٠	(٣) إهلاكات الأصول الثابتة
١ ١٨٦ ٨٤٠	١ ١٨١ ٢٨٦	(٥) استهلاكات أصول أخرى
-	٤ ٠١٦ ٦٤١	(٦) استهلاك أصول حق استخدام
-	١ ٥١٨ ٨٠٠	(٢٢) مصروفات تمويلية
(٢٤٠ ٧٣١ ٩١٤)	(٢٢١ ١٩٨ ١٧٠)	(٢٣) إيرادات تمويلية
٦٧ ٢٨٦ ٩٥٥	(١٦ ١٩٣ ٠٨١)	حصة الشركة في توزيعات أرباح الشركة التابعة
١ ٣٣٨ ٨٨٠ ٦١٠	١ ٩٣٨ ٣٤٨ ٣٦٠	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
		ربح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل
		<u>التغير في رأس المال العامل</u>
١٣ ٧٤٥ ٤٦١	(٧٤ ٩٦٧ ٨٠٨)	التغير في المخزون
(٢٩ ٥٣٢ ٤٢٩)	(١٦٠ ٣٦١ ٨٨٢)	التغير في العملاء واوراق القبض
٦ ٥٤٣ ٤٨٦	١٢٨ ٨٨٩ ٨٦٣	التغير في المدينون والارصدة المدينة الأخرى
٢٧٩ ٠٨٨	(٣١ ٣٢٤ ٠٥٤)	التغير في مستحق من أطراف ذات علاقة
١ ٩٥٦ ٣٢٨	(١ ٥٨٨ ٠٧١)	التغير في موردين (دفعات مقدمة)
٣ ٠٤٢ ٦١٠	٧٨ ٩٤٧ ٣٦٧	التغير في الموردين
(٦ ٧٧٢ ٨٧١)	٩٣ ٠٢٧ ٧٥٩	التغير في الدائون وأرصدة دائنة أخرى
(٧١ ٢٨١ ٤٢٤)	٩ ٩٥٩ ٦٧١	التغير في عملاء دائون - دفعات مقدمة
-	٨٤٧ ٢٩٦	التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٩ ٥٥٤ ٨٥٣	١٥ ٧٥٣ ٥٠٥	التغير في المخصصات
١ ٢٧٦ ٤١٥ ٧١٢	١ ٩٩٧ ٥٣٢ ٠٠٦	(١٤) <u>التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل</u>
(٨٢ ٨٩٠ ٠٣٠)	(١١١ ٩٨٣ ٤٠٣)	توزيعات ارباح العاملين ومجلس الادارة المدفوعة
(٤٧٠ ٢٥٦ ٦٩٩)	(٣٨٦ ٠٦٤ ٧٣٦)	ضرائب الدخل المدفوعة
٧٢٣ ٢٦٨ ٩٨٣	١ ٤٩٩ ٤٨٣ ٨٦٧	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(٢٥ ٢٥٩ ٢٣٠)	(٥٦ ٦٨٦ ٧٢٢)	المدفوع لشراء أصول ثابتة وأعمال ومشروعات تحت التنفيذ والأصول الأخرى
-	٣٨٣ ٧٥٧ ٥٥٨	المتحصل من قروض الشركة التابعة
-	١٦ ١٩٣ ٠٨١	المتحصل من حصة الشركة في توزيعات أرباح الشركة التابعة
٥٦ ٦٩٥ ٩١٩	٥٦٧ ٨٠٨ ٧٥٤	الفوائد المحصلة
٣١ ٤٣٦ ٥٨٩	٩١١ ٠٧٢ ٦٧١	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٥٧٢ ٩١٤ ٦٥٦)	(٨٠٢ ٠٠٥ ٧٨٧)	توزيعات أرباح مساهمين
-	(١ ٥١٨ ٨٠٠)	الفوائد المدينة المدفوعة
-	(٣ ٣٢٩ ٢٤٩)	المدفوع من التزامات عقود الايجار
(٥٧٢ ٩١٤ ٦٥٦)	(٨٠٦ ٨٥٣ ٨٣٦)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
١٨١ ٧٩٠ ٩١٦	١ ٦٠٣ ٧٠٢ ٧٠٢	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٤٨٦ ٤٤٧ ٠٣٧	٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	النقدية في بداية السنة المالية
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥	(١٣) النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها

شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة مصر لإنتاج شركة مساهمة مصرية " شركة مصر لتصنيع البترول سابقا وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.
- يمثل غرض الشركة في إنتاج الأسمدة والأمونيا والنيتروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاوُل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ علي إضافة أنشطة:
 - شراء وبيع وتسويق جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
 - وتنمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج الملامين ومشتقاته.
 - وتسويق وتوزيع وبيع منتج الميلامين ومشتقاته في الخارج وجميع أنحاء الجمهورية عدا منطقة شبة جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً.
- كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاوُل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري بالقاهرة برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.
- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية في ١ مارس ٢٠٢٢
- هذه هي القوائم المالية المستقلة للشركة والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير". وقد تم توضيح أثر التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (٢-٥).

٢-٢ أسس القياس

- أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

- تم عرض القوائم المالية بالجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراسات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.
- وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءاً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
- هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.
- وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- إثبات الضريبة المؤجلة.
- المصروفات المستحقة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

٢-٥ التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة المصرية الجديد علي القوائم المالية الدورية وقصرها علي القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠. بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية إلى أول يناير ٢٠٢١.

- معيار (٤٧) - الأدوات المالية
- معيار (٤٨) - الإيراد عن العقود مع العملاء
- معيار (٤٩) - عقود التأجير

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود على السماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم ٤٧ للأدوات المالية على القوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

- هذا هي القوائم المالية الاولى التي يتم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية هذا وقد أختارت الشركة طريقة الأثر التراكمي المعدل في تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتج عن تطبيق هذه المعايير وبالتالي فقد تم الاعتراف بالفروق الناتجة عن تطبيق تلك المعايير المشار إليها أعلاه "إن وجدت" ضمن بند الأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل المعلومات المقارنة المدرجة بتلك القوائم المالية لتعكس متطلبات المعايير الجديدة.

أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

- يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصري ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

- التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقا لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف " متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية .
- يجب تصنيف أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:
- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أو

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة التبويب اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتوافق مع الممارسات الحالية. لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.
- يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.
- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

- الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلا. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.
- نتيجة لذلك، زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للشركة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١. حيث يظهر أثر تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في الجدول السابق في هذا الإيضاح.

- محاسبة التغطية

- يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التغطية. بالإضافة إلى ذلك، تمت مواءمة متطلبات المعيار بشكل أوثق مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، هذا وسيتم قياس فعالية التغطية في المستقبل.

- الفترة الانتقالية

- قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمي المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

- ٢ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ويتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما أن تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية أو عند نقطة من الزمن والذي يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

- الإيعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة نشاط الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة من الزمن وهو إستلام العميل للبضاعة المباعة والذي لا يختلف أختلافاً جوهرياً بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

- ٣ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) - عقود التأجير

يحل معيار المحاسبة المصري (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحفوظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

- الإيعتراف و القياس

عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي علي ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعترف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الاجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة علي النحو التالي:

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي لالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية

لذلك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار أيهما أقل.

- التزام عقد التأجير يتم قياسه في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير منقوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنتفاع والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:

- التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
- تعديلات على عقد الإيجار.
- إعادة تقييم مدة الإيجار.

- إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تكبدها.

- اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذي بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠.

- تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول - بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية بالدولار الأمريكي المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٤.٢٦٪ سنوياً.

- تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنتفاع والتي تنتهي صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١.

- استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الإنتفاع في تاريخ التطبيق الأولي.

- اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولي ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بالاعتراف بأصل والتزام عقد التأجير بداية من ١ يناير ٢٠٢١ محسوباً علي أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك إستناداً للفقرة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية والتي نصت علي الاتي:

(أ) يجب على المستأجر الاعتراف بالتزام عقد التأجير في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول.

ب) الاعتراف بأصل حق الانتفاع في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر الإختيار على أساس كل عقد تأجير على حده لقياس أصل حق الانتفاع إما بـ:

- ١) المبلغ الدفترى كما لو كان المعيار تم تطبيقه منذ تاريخ بداية عقد التأجير ولكن مخصصاً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول ، أو
- ٢) مبلغ مساوي للترم عقد التأجير بعد تعديله بمبلغ أي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة تتعلق بذلك الإيجار المثبت في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأول

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشتمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعنى، أنه يؤخذ بعين الإعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً إقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغيير في استراتيجية العمل.

شركة مصر لإنتاج الأسمنت (ميوكو)

تابع - الإيضاحات للعملة المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٣- الأرصدة الثابتة (بالصافي)

بـلـن

الإجمالي	أجهزة كمبيوتر	أثاث ومقتنيات	عدد وأدوات	وسائل نقل وانتقال	آلات ومعدات وعوامل مساعدة	مباني وإنشاءات	
حشفه مصري	حشفه مصري	حشفه مصري	حشفه مصري	حشفه مصري	حشفه مصري	حشفه مصري	التكلفة
٢ ٤٩٥ ٢٨٩ ٥٦٩	٢٣ ١٦٥ ٣٠٥	١٠ ٢٥٢ ١٤٧	٣٣ ٢٤٠ ٠٣٠	١٦ ٨٨٦ ٣١٧	٢ ٧٨٦ ٠٠١ ٨١١	١ ٢٥ ٧٤٣ ٩٥٩	التكلفة في ٢٠٢٠/١/١
٢٩ ١٠٦ ٦٧١	٣ ٧٣٥ ٦١١	١ ١١٠ ٢١٢	١ ٥٣٨ ٠٣٤	٧ ٤٠٤ ٥٦٠	١٥ ٢٠٨ ٥٦٤	٩ ٦٩٠	الإضافات
٢ ٥٢٤ ٣٩٦ ٢٤٠	٢٦ ٩٠٠ ٩١٦	١١ ٣٦٢ ٣٥٩	٣٤ ٧٧٨ ٠٦٤	٧٤ ٢٩٠ ٨٧٧	٢ ٣٠١ ٣١٠ ٣٧٥	١ ٢٥ ٧٥٣ ٦٤٩	التكلفة في ٢٠٢٠/١/٢/٣١
٢ ٥٢٤ ٣٩٦ ٢٤٠	٢٦ ٩٠٠ ٩١٦	١١ ٣٦٢ ٣٥٩	٣٤ ٧٧٨ ٠٦٤	٧٤ ٢٩٠ ٨٧٧	٢ ٣٠١ ٣١٠ ٣٧٥	١ ٢٥ ٧٥٣ ٦٤٩	التكلفة في ٢٠٢١/١/١
١٨ ٣٤١ ٧٢٩	٢٠ ٤٣٠ ٠٠٩	٨٨٨ ٢٧٨	١ ٥١٨ ٣٦١	١ ٥٠٢ ٠٠٠	-	١٢ ٣٩٠ ٠٨١	الإضافات
(٨٧٧ ٦٢٦)	(٨٦٣ ٧٥٧)	-	(١٣ ٨١٩)	-	-	-	إستحداث
٢ ٥٤١ ٨٦٠ ٣٤٣	٢٨ ٠٨٠ ١٦٨	١٢ ٢٥٠ ٦٣٧	٣٦ ٢٨٢ ٥٥٦	٢٥ ٧٩٢ ٨٧٧	٢ ٣٠١ ٣١٠ ٣٧٥	١ ٣٨ ١٤٣ ٧٣٠	التكلفة في ٢٠٢١/١/٢/٣٠
مجمع الإهلاك							
١ ٣٥١ ٦٣٦ ٩١٢	١٥ ٥٨٠ ٠٩٧	١ ٧٧٠ ٩٤٩	١٧ ٧٢٢ ١٧٨	١١ ٣٨١ ٧٦٦	١ ٢٤٤ ٢٨٣ ٩١٤	٥٥ ٨٩٧ ٥٠٨	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٠/١/١
١٤٨ ٥٠١ ٦٤٤	٣ ٣٦٠ ٥٢٨	٧٥٢ ٤٦١	٣ ٢٦٦ ٩٩٧	٢ ٣٩٣ ٧٤٦	١ ٣٣ ٠٥٨ ٣٩٩	٥ ٦٦٩ ٥١٣	إهلاك السنة
١ ٥٠٠ ١٣٨ ٥٥٦	١٨ ٩٤٠ ٦٢٥	٧ ٥٢٣ ٤١٠	٢٠ ٩٨٩ ٦٧٥	١٣ ٧٧٥ ٥١٢	١ ٣٧٧ ٢٤٢ ٣١٣	٦١ ٥١٧ ٠٢١	مجمع الإهلاك في ٢٠٢٠/١/٢/٣١
١ ٥٠٠ ١٣٨ ٥٥٦	١٨ ٩٤٠ ٦٢٥	٧ ٥٢٣ ٤١٠	٢٠ ٩٨٩ ٦٧٥	١٣ ٧٧٥ ٥١٢	١ ٣٧٧ ٢٤٢ ٣١٣	٦١ ٥١٧ ٠٢١	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/١/١
١٤٢ ٩٩٦ ٥٣٠	٣ ١٧٤ ٦٤٠	٦٤٥ ٩٧٩	٣ ٢٣٨ ٨٣٢	٣ ٠٩٩ ٧٠٣	١ ٢٦ ٥٧٣ ٦٤٧	٦ ٢٦٣ ٧٢٩	إهلاك السنة
(٨٧٧ ٦٢٦)	(٨٦٣ ٧٥٧)	-	(١٣ ٨١٩)	-	-	-	مجمع إهلاك الاستحداث
١ ٦٤٢ ٢٥٧ ٤٦٠	٢١ ٢٥١ ٥٠٨	٨ ١٦٩ ٣٨٩	٢٤ ٢١٤ ٦٣٨	١٦ ٨٧٥ ٢١٥	١ ٥٠٣ ٩١٥ ٩٦٠	١٧ ٨٣٠ ٧٥٠	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/١/٢/٣١
١ ١٤٣ ٦٥٢ ٦٥٧	٧ ٥٨٥ ٢٠٨	٣ ٤٨١ ١٩٨	١٥ ٥١٧ ٣٥٢	٥ ٥٠٤ ٥٥١	١ ٠٤١ ٧١٧ ٨٩٧	٦٩ ٨٤٦ ٤٥١	صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١/١
١ ٠٧٤ ٢٥٧ ١٨٤	٧ ٩١٠ ٢٩١	٣ ٨٣٨ ٩٤٩	١٣ ٧٨٨ ٣٨٩	١٠ ٥١٥ ٣٦٥	٩٢٣ ٩٦٨ ٠٦٢	٦٤ ١٨٦ ٦٢٨	صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/١/٢/٣١
٨٩٩ ١٠٢ ٨٨٣	١ ٨٢٨ ٦٦٠	٤ ٠٨١ ٢٤٨	١٢ ٠٦٧ ٩١٨	٨ ٩١٧ ٦٦٢	٧٩٧ ٣٩٤ ٤١٥	٧٠ ٣١٢ ٩٨٠	صافي الأصول الثابتة في ٢٠٢١/١/٢/٣١

٤ - مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>حنية مصري</u>	<u>حنية مصري</u>	
٢٥٣ ٣٨٩ ٣٥١	٢٧٩ ٧٩٤ ٧٣٠	مبانى وطرق
٩ ٠٠٢ ٣٦٨	١٥ ٧٩٨ ٤٤٦	رخص وبرامج
-	٩ ٥٦٠ ٤٩٤	آلات ومعدات
٥١٤ ٠٤٠	-	إعتمادات مستندية
٢٦ ٣١٨ ٥٥٦	٢٢ ٤١٥ ٦٣٨	دفعات مقدمة
<u>٢٨٩ ٢٢٤ ٣١٥</u>	<u>٣٢٧ ٥٦٩ ٣٠٨</u>	الإجمالى

٥ - أصول أخرى (بالصافي)

الإجمالى	رخص وبرامج	خط الغاز	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها	
<u>حنية مصري</u>	<u>حنية مصري</u>	<u>حنية مصري</u>	<u>حنية مصري</u>	
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٠/٠١/٠١
-	-	-	-	الإضافات
<u>٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤</u>	<u>٨ ٩٥٧ ١٢٢</u>	<u>١٥ ٦٢٧ ٣٧٢</u>	<u>٥ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	التكلفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢١/٠١/٠١
-	-	-	-	الإضافات
<u>٢٩ ٥٨٤ ٤٩٤</u>	<u>٨ ٩٥٧ ١٢٢</u>	<u>١٥ ٦٢٧ ٣٧٢</u>	<u>٥ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	التكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١
مجمع الاستهلاك				
٢٣ ٢٢٩ ٦٧٧	٨ ٦٤٠ ٤٨٧	٩ ٥٨٩ ١٩٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٠/٠١/٠١
١ ١٨٦ ٨٤٠	١١٤ ٨٠٢	١ ٠٧٢ ٠٣٨	-	استهلاك السنة
<u>٢٤ ٤١٦ ٥١٧</u>	<u>٨ ٧٥٥ ٢٨٩</u>	<u>١٠ ٦٦١ ٢٢٨</u>	<u>٥ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٤ ٤١٦ ٥١٧	٨ ٧٥٥ ٢٨٩	١٠ ٦٦١ ٢٢٨	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/٠١/٠١
١ ١٨١ ٢٨٦	١٠٩ ٢٤٩	١ ٠٧٢ ٠٣٧	-	استهلاك السنة
<u>٢٥ ٥٩٧ ٨٠٣</u>	<u>٨ ٨٦٤ ٥٣٨</u>	<u>١١ ٧٣٣ ٢٦٥</u>	<u>٥ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١
صافي القيمة الدفترية				
٦ ٣٥٤ ٨١٧	٣١٦ ٦٣٥	٦ ٠٣٨ ١٨٢	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/٠١/٠١
<u>٥ ١٦٧ ٩٧٧</u>	<u>٢٠١ ٨٣٣</u>	<u>٤ ٩٦٦ ١٤٤</u>	<u>-</u>	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١
٣ ٩٨٦ ٦٩١	٩٢ ٥٨٤	٣ ٨٩٤ ١٠٧	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١

٦- أصول حق استخدام (بالصافي)

تتمثل أصول حق الاستخدام في القيمة الاجارية للمدة المتبقية من عقد الارض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بدمياط وبيانها كما يلي:-

التكلفة	أراضي
	<u>جنيه مصري</u>
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	-
الاضافات خلال السنة	٣٨ ١٧٤ ٨٢١
التكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١	<u>٣٨ ١٧٤ ٨٢١</u>
<u>مجمع الإستهلاك</u>	
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢١/١/١	-
إستهلاك السنة	٤ ٠١٦ ٦٤١
مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١	<u>٤ ٠١٦ ٦٤١</u>
صافي القيمة للفترة	<u>٣٤ ١٥٨ ١٨٠</u>

٧- إستثمارات في الشركة التابعة

في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ قام مساهمو الشركة بالدخول في اتفاق مع مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى (إي أجريوم سابقا) والذي بمقتضاه ستقوم الشركة بالاستحواذ علي حقوق مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى (إي أجريوم سابقا) بالإضافة لكل المزايا والالتزامات التعاقدية للشركة من خلال عقد مبادلة أسهم. ويتطلب تنفيذ ذلك العقد استيفاء بعض الشروط والأحداث والتي من المتوقع أن يتم تحقيقها بعد ٣١ أغسطس ٢٠٠٨. في ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع علي الاتفاقية المبرمة في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ بين مساهمي "موبكو" ومساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى (إي أجريوم سابقا) بالنسبة لتبادل الأسهم في ضوء تخصيص ٩٩ ٦١٦ ١٨٨ سهم الناتجة عن زيادة رأس المال "موبكو"، بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى (إي أجريوم سابقا) طبقا لموافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي "موبكو" بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨. وبتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩ تم نقل ملكية الأسهم بالقيمة الاسمية.

- بلغ رصيد الاستثمارات في الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٨٨٠ ٨٣٦ ١٠٠١ جنيه مصري ويتمثل في قيمة مساهمة شركة موبكو في رأس مال الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بموجب اتفاقية الاستحواذ الموقعة بين مساهمي الشركتين بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٠٨ وذلك بالقيمة الاسمية للأسهم الناتجة عن زيادة رأس مال شركة موبكو بمبلغ وقدره نحو ٩٩٦ مليون جنيه مصري والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالحصول على الاستثمار بمبلغ وقدره ٥ ٦٧٥ ٠٠٠ جنيه مصري.

الناتجة عن زيادة رأس مال شركة موبكو بمبلغ وقدرة نحو ٩٩٦ مليون جنيه مصري والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالحصول على الاستثمار بمبلغ وقدرة ٦٧٥ ٠٠٠ جنيه مصري.

٨- قرض للشركة التابعة					
البيان	العملة	الرصيد في	الرصيد في	المعادل بالجنيه المصري	المعادل بالجنيه المصري
		٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
قرض دولار أمريكي		١٥٦ ١٠٤ ١١٣	١٥٦ ١٠٤ ١١٣	٢ ٤٥٣ ٣٤٧ ٨٥٣	٢ ٤٥٧ ١٧٢ ٤٠٤
فوائد دولار أمريكي		٨٠ ٤٢١ ٠١٥	٧٤ ٢١٤ ٢٤٢	١ ٢٦٣ ٩٠٤ ٧١١	١ ١٦٨ ١٧٦ ٧٠٣
قرض * جنيه مصري		-	٣٨٣ ٧٥٧ ٥٥٨	-	٣٨٣ ٧٥٧ ٥٥٨
فوائد * جنيه مصري		-	٤٤٣ ٧٧٥ ٥٠٥	-	٤٤٣ ٧٧٥ ٥٠٥
الإجمالي				٣ ٧١٧ ٢٥٢ ٥٦٤	٤ ٤٥٢ ٨٨٢ ١٧٠
خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق المحاسبة المصرية رقم (٤٧)				(٥٣٥ ٨٨٤)	-
الرصيد				٣ ٧١٦ ٧١٦ ٦٨٠	٤ ٤٥٢ ٨٨٢ ١٧٠

* بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١ قامت الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي بسداد كامل القرض المستحق بالجنيه المصري وفوائد بمبلغ ٤١٤ ٢٩٧ ٨١٧ جنيه مصري (القرض بمبلغ ٣٨٣ ٧٥٧ ٥٥٨ جنيه مصري ، والفائدة بمبلغ ٨٥٦ ٥٣٩ ٤٨٧ جنيه مصري).

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال العام نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٧) على رصيد قرض الشركة التابعة:

	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
الاثار التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٧)	(٢ ٣١٤ ٧٠٢)	-
رد خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام	١ ٧٧٨ ٨١٨	-
الإجمالي	(٥٣٥ ٨٨٤)	-

- يتمثل الرصيد في القرض الممنوح إلى الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (شركة تابعة) طبقاً لعقد الكفالة التضامنية الموقع من الشركة.

- حيث قامت الشركة (الكفيل المتضامن) والمساهم الرئيسي في الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي بنسبة ١٠٠٪ تقريباً بإصدار كفالة تضامنية لصالح وكيل ضمان القرض الممنوح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (نيابة عن البنوك المشاركة) والذي بموجبه يتم تأمين كل الالتزامات المالية للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي الناشئة من ذلك القرض.

- وطبقا لعقد الكفالة التضامنية تتعهد الشركة (الكفيل المتضامن) تعهدا غير قابل للإلغاء بان تساهم بنسبة ٣٣.٣٪ كحد أقصى من فائض التدفقات النقدية بإجمالي مبلغ ١٣٠ مليون دولار أمريكي لتغطية المبلغ المتبقي اللازم لإنشاء المشروع الخاص بالشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" إلى جانب باقي نفقات ذلك المشروع وذلك ابتداء من السنة المالية ٢٠٠٩ وحتى تاريخ إنتهاء المشروع، وقد وافق مجلس إدارة الشركة (الكفيل المتضامن) بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ والجمعية العامة العادية للشركة (الكفيل المتضامن) بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ على أن تكون طريقة احتساب الفوائد كما بالقرض المشترك طويل الأجل للشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي". ويتم سداد القرض بنفس العملة التي تم بها السحب أو الاستخدام من إيرادات الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" بعد الانتهاء من ذلك المشروع ومن إيرادات ذلك المشروع بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للشركة على زيادة نسبة المساهمة من ١٣٠ مليون دولار أمريكي لتكون ٢٠٠ مليون دولار وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٤ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للشركة على زيادة نسبة المساهمة لتصبح ٢٧٥ مليون دولار أمريكي.
- ونظرا لتوقف استكمال الإنشاءات في خط الإنتاج بالشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" لمدة تزيد عن ٢٩ شهر فقد وافقت البنوك المقرضة على إعادة هيكلة القرض المشترك للشركة التابعة حيث تم تمديد المدة المخصصة لعقد القرض المشترك الأصلي لمدة سنتين وعليه أصبح تاريخ استحقاق سداد الدفعة الأولى من القرض هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- لم تقم الشركة التابعة بتحقيق تاريخ انتهاء المشروع بحلول تاريخ الوقف (١ يوليو ٢٠١٥) بالإضافة الى أن الشركة التابعة لم تستطع سداد القسط الأول والثاني والثالث من القرض المشترك في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ٣٠ و سبتمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على التوالي والذي يمثل حالة إخلال، ولم تتسلم الشركة التابعة إخطار بحالة إخلال من قبل وكيل تسهيل القرض المشترك ووفقا لذلك فإن رصيد القرض المشترك للشركة التابعة غير واجب السداد الفوري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٢١ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة بدفع مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي الى الشركة التابعة وذلك لسداد جزء من قيمة الفوائد المستحقة للقرض المشترك على الشركة التابعة ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- طلبت الشركة إدخال بعض التعديلات على أحكام وشروط عقد القرض المشترك وقد وافقت البنوك المقرضة على إبرام عقد التعديل الثاني في تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧.
- خلال ديسمبر ٢٠٢٠ قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".
- كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، تلقت خطاباً من رئيس الأمانة الفنية للجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوترن (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبكو.

وقد تضمن اتفاق التسوية وشراء الأسهم تضمنتا نقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجريوم في شركة موبكو والبالغ عددهم ٥٩.٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة وجدير بالذكر ان اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لم ينتج عنهما أي التزام مالي على موبكو، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأي من الشركتين.

- لم تتسلم الشركة اية إخطارات أو مراسلات عن وكيل التسهيل بحالة إخلال كما ان الشركة التابعة تقوم بسداد الاقساط المستحقة والفوائد في المواعيد المتفق عليها بجدول السداد.

- بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة العادية للشركة التابعة على سداد أصل القرض والفائدة (الشريحة المصري) الممنوح للشركة التابعة وعلية قامت الشركة التابعة بسداد كامل المبلغ.

٩- المخزون

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ١٧٦ ٤٣٣	٤ ٥٩٤ ٦٩٨	مخزن الخامات
١٨٣ ٦٣٠ ٤٩٨	١٩٣ ٢٦٨ ٤٣٨	مخزن قطع الغيار
٢٣ ٥٤٩ ٥١٧	٢٣ ٩٦٧ ١٠٢	مخزون المواد والمهمات المتنوعة
٧٠٢ ٢٦٧	٩٤٦ ٣٨٠	مخزون الوقود والزيوت
١٣ ٣٧٣ ٢٩٥	٢٠ ٠٨١ ٠٨٨	مخزون إنتاج تحت التشغيل بالتكلفة
١٢ ٠٧٤ ٢٠٤	٦٢ ٠٢٣ ٦٧٨	مخزون إنتاج تام بالتكلفة
١٠ ٢٤٨ ٩٢٥	١٨ ٨٤٠ ٧٩٨	مخزن بضاعة بالطريق
٢٤٨ ٧٥٥ ١٣٩	٣٢٣ ٧٢٢ ١٨٢	

١٠- عملاء واوراق قبض

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٥ ٠٤٩ ٤٠٨	٢١٨ ٤٩٩ ٨٦٧	عملاء غير متأخرة في السداد
٣ ٠٨٨ ٥٧٦	-	أوراق قبض
٥٨ ١٣٧ ٩٨٤	٢١٨ ٤٩٩ ٨٦٧	الاجمالي
-	(٣ ٠٢٧ ١٥٩)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٥٨ ١٣٧ ٩٨٤	٢١٥ ٤٧٢ ٧٠٨	الرصيد

وفيما يلي حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على العملاء وأوراق القبض:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(٨٨٥ ١٧٢)	الاثـر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٢ ١٤١ ٩٨٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام
-	(٣ ٠٢٧ ١٥٩)	الاجمـالى

١١ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣ ٩١٨ ٤٨٩	٥ ٧٩٢ ٧٥٤	أقساط وسلف عاملين
١٠ ٣١٠ ١٩٩	١٠ ٣١٦ ٠٩٩	تأمينات لدى الغير
٣٠٢ ٤٠٨	-	قوائد مستحقة
١١ ٤٧٦ ٨٤٤	٣ ٢١٧ ١٦٨	مدينون متنوعون
١٥٥ ٩٢٧ ٧٣٨	٣١ ١٩٨ ١٠٥	مصلحة الضرائب العامه
٥ ٦٠٤ ٨٩٢	٧ ٢٤١ ٩٢٢	مصرفوات مدفوعة مقدما
٢٣ ٣٦٣ ٣١٠	٢٣ ٣٢٦ ٩٧٥	غطاء خطابات ضمان
٢١٠ ٩٠٣ ٨٨٠	٨١ ٠٩٣ ٠٢٥	الاجمـالى
-	(١٥٨ ٣٠١)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٢١٠ ٩٠٣ ٨٨٠	(٨٠ ٩٣٤ ٧٢٤)	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على المدينون والارصدة المدينة الاخرى:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(١٦٢ ٨٥١)	الاثـر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	٤ ٥٥٠	رد خسائر إئتمانية خلال العام
-	(١٥٨ ٣٠١)	الصافي

١٢ - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

أ - بيان الأطراف ذات العلاقة:

- الشركة المصرية للبترودكيماويات "إيكم"
- الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"
- شركة مصر للتأمين
- الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية "إي إن بي سي"
- شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقاً) شركة منقسمة من الشركة (الشركة المنقسمة بالسويس)
- مساهم رئيسي بنسبة ٣٠.٧٥%
- مساهم رئيسي بنسبة ٥.٧٢%
- مساهم رئيسي بنسبة ٢.٩٧%
- شركة تابعة بنسبة ٩٩.٩%

ب- بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وفيما يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

البيان	طبيعة المعاملة	السنة المالية المنتهية في	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
		حنية مصري	حنية مصري	
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	توريد غاز	٥٧٤ ٥١٥ ٤٢٠	١ ٠٥٦ ٥٤٩ ١٤٤	
شركة مصر للتأمين	خدمات تأمين	١٤ ١٣٢ ٣٦٣	٩ ٨٣٧ ٣٤٢	
الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية	سداد مدفوعات نيابة عن الشركة / اتفاقية تقسيم التكاليف والمصروفات	٤٢١ ٠٣٧ ٦٠٦	٤٢٩ ٣٤٦ ٠٦٤	
	فوائد القرض	١٨٣ ٥١٦ ٧٣٢	١٤١ ٢٣١ ٦٨٠	
	توزيعات ارباح	-	١٦ ١٩٣ ٠٨١	
- شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية "سويسك" سابقاً) نيابة عن الشركة (الشركة المنقسمة بالسويس)	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات	٢ ٦٣٨ ٨٦٠	٢ ٧٧٥ ٠٨٧	

* قامت الشركة في ٩ ديسمبر ٢٠١٥ بتوقيع عقد تقسيم تكاليف ومصروفات تشغيل لمصانع الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC) اتفاقاً فيه من أجل ترشيد النفقات ومن أجل التشغيل الأمثل للموارد ومصروفات التشغيل على ان يتم استخدام كافة العمالة في الشركة في تشغيل وإدارة خطوط الإنتاج للشركة التابعة على ان تتحمل الشركة التابعة ثلثي التكلفة الخاصة بعمالة الإنتاج المباشرة وثلثي تكلفة عمالة الإنتاج الغير المباشرة في حالة تشغيل خطي انتاج الشركة التابعة بالإضافة الى تحمل الشركة التابعة ثلثي تكلفة كافة العقود والمصروفات الخدمية والتي تخدم الشركتين معا وتم تفعيل الاتفاقية في ١ يناير ٢٠١٦.

* بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥ تم الاتفاق على الغاء العمل بالاتفاقية المذكورة وتم إبرام اتفاقية اخري حيث تم حصر ثلثي التكاليف التي تتحملها الشركة التابعة علي تكلفة المصروفات الخدمية والتي تخدم الشركتين معا واي عقود جديدة يتم الاتفاق عليها مستقبلا وتم تفعيل الاتفاقية الجديدة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٤ ١٨٦ ٩٨٢	٧٥ ٧٤٥ ٠٥٧	الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٨ ٢٠٣	شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية
		سوبسك " سابقاً) (الشركة المنقسمة بالسويس)
٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦	٧٥ ٨٨٣ ٢٦٠	الإجمالي
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦	٧٤ ٧١٨ ٨٣٢	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على أرصدة المستحق من أطراف ذات علاقة :

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(٦٨٣ ٧٦١)	أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على الرصيد في ٢٠٢١/١/١
-	(٤٨٠ ٦٦٧)	خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	الإجمالي

١٣- النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٥ ٨٨٤	-	شيكات تحت التحصيل
١٣٤ ٢٨٨ ٠٢٩	١ ٨٨٩ ٨٦٠ ٠٦٥	بنوك حسابات جارية
٥٣٣ ٩٢٤ ٠٤٠	٣٨٢ ٦٩٩ ١٧٥	ودائع لأجل وصنائق استثمار
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧٢ ٥٥٩ ٢٤٠	الإجمالي كما هو ظاهر بقائمة التدفقات النقدية
-	(٦١٨ ٥٨٥)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥	الرصيد

- يتضمن رصيد النقدية ٥١٠ ٧٢٩ ٢٦ جنيه مصري خاص بالعاملين ومستثمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار

الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٤ ١٨٦ ٩٨٢	٧٥ ٧٤٥ ٠٥٧	الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٨ ٢٠٣	شركة السويس لمشتقات الميثانول(السويس للخدمات البترولية
		سويسك " سابقاً) (الشركة المنقسمة بالسويس)
٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦	٧٥ ٨٨٣ ٢٦٠	الإجمالي
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٤٤ ٥٥٩ ٢٠٦	٧٤ ٧١٨ ٨٣٢	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على أرصدة المستحق من أطراف ذات علاقة :

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(٦٨٣ ٧٦١)	أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على الرصيد في ٢٠٢١/١/١
-	(٤٨٠ ٦٦٧)	خسائر إئتمانية متوقعة خلال العام
-	(١ ١٦٤ ٤٢٨)	الإجمالي

١٣- النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٥ ٨٨٤	-	شيكات تحت التحصيل
١٣٤ ٢٨٨ ٠٢٩	١ ٨٨٩ ٨٦٠ ٠٦٥	بنوك حسابات جارية
٥٣٣ ٩٢٤ ٠٤٠	٣٨٢ ٦٩٩ ١٧٥	ودائع لأجل وصناديق استثمار
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧٢ ٥٥٩ ٢٤٠	الإجمالي
-	(٦١٨ ٥٨٥)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار ٤٧
٦٦٨ ٢٣٧ ٩٥٣	٢ ٢٧١ ٩٤٠ ٦٥٥	الرصيد

- يتضمن رصيد النقدية ٥١٠ ٧٢٩ ٢٦ جنيه مصري خاص بالعاملين ومستثمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

١٦- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٧٩٤ ٥٤٠	٩١٤ ٥٥٦	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	٧ ٨٢٩ ٥٤٧	ضريبة كسب عمل
١٧ ٥٦٦ ٩٠١	١٦ ٩٥٤ ٩٨١	تأمينات من الغير
٨ ١٦٧ ٦٤٣	١٨ ٢٩١ ٢٠٦	مصروفات مستحقة
٤ ٠٦٥ ٥٦١	٣ ٩٧٠ ٠٨٦	*دائنو توزيعات المساهمين
٩٣٧ ٧٠٥	٦٦٤ ٦٥٥	دائنو توزيعات عاملين
٧ ٥٣٤ ١٣٣	١٦ ٥٤١ ٩٤٨	ضرائب القيمة المضافة
٧ ١٠٢ ١٠٤	٦ ٩٩٨ ٩٥٢	مستحقات لصغار المساهمين عن مزاد بيع الاسهم
٣ ٩٥٩ ٩٠٨	٤٧٨ ٣٥٠	حسابات دائنة لذي شركات أخرى
٢ ٢٩٣ ٩٩٣	٢ ٣٩٠ ٥١٥	تأمينات إجتماعية مستحقة
٦ ٥٢٣ ٢١٣	٩ ٠٤٣ ٥١٣	الهيئة العامة للتأمين الصحي
٣ ٠١٥ ٥٣٦	٤٣ ٨١١ ٨٨٨	** أرصدة دائنة أخرى
-	٢٦ ٧٢٩ ٥١٠	أرصدة دائنة (عاملين)
<u>٦١ ٩٦١ ٢٣٧</u>	<u>١٥٤ ٦١٩ ٧٠٧</u>	

** يتضمن المبلغ ٣٨ مليون محولة من الشركة التابعة خاصة بالدعوى القضائية رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية ضد الشركة كما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٠-١).

١٧- ضريبة الدخل الجارية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٥٠ ٠٨٣ ٤١٢	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	ضريبة الدخل الجارية
١٥ ٤٤٠ ٣٠٧	-	فروق ضريبية
<u>٣٦٥ ٥٢٣ ٧١٩</u>	<u>٨٣٠ ٤٧٨ ٤٢٨</u>	

١٨- رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢٠٤٠ مليون جنيه مصري (ملياران وأربعون مليون جنيه مصري).
قررت الجمعية العامة الغير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٢٣٠٠ مليون جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٢٩١ مليون جنيه مصري (ملياران ومائتان وواحد وتسعون مليون جنيه مصري) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٩٩٢ مليون جنيه مصري (مليار وتسعمائة واثنتان وتسعون مليون جنيه مصري)، و حيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٩٨٤ مليون جنيه مصري (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه مصري) وتم استكمال باقي الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبادلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بناء على التقييم المعد لهذا الغرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ٢٦٦ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠ % لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى وإثبات قيمة الإستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنيه مصري/ للسهم.

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠ ٤٨٤ ٢٩٨ جنيه مصري عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٣٢٠ ١٧٢ ٢٩١ ٢ جنيه مصري موزع على ٢٣٢ ١١٧ ٢٢٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصري و تم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- بالإشارة الي ايضاح رقم ٣١ فقد قامت الشركة بدعوة الجمعية العامة غير العادية في ٨ فبراير ٢٠٢١ والتي أقرت تعديل بعض مواد النظام الاساسي ارقام (٥٥،٤٨،٤٦،٢٩،٢٥،٢١،٧،٤).

- يتمثل هيكل مساهمي الشركة كما يلي:

المساهمين	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة جنيه مصري
الشركة المصرية القابضة للبتر وكيمياويات "إيكم"	٣٠.٧٥%	٧٠ ٤٦٣ ٢٠٥	٧٠٤ ٦٣٢ ٠٥٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس"	٧.٦٢%	١٧ ٤٦٧ ٠٦٥	١٧٤ ٦٧٠ ٦٥٠
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	٥.٧٢%	١٣ ١٠٠ ٢٧٧	١٣١ ٠٠٢ ٧٧٠
بنك الاستثمار القومي	١٢.٨١%	٢٩ ٣٦٠ ١٨٩	٢٩٣ ٦٠١ ٨٩٠
شركة مصر للتأمين	١.١٥%	٢ ٦٢٩ ٨٥٦	٢٦ ٢٩٨ ٥٦٠
شركة مصر لتأمينات الحياة	٠.٩٩%	٢ ٢٧١ ٢٥٥	٢٢ ٧١٢ ٥٥٠
وزارة المالية	٢٦.٠٠%	٥٩ ٥٧٣ ٩٢٢	٥٩٥ ٧٣٩ ٢٢٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"	٣.٠٣%	٦ ٩٥٠ ٢٨٣	٦٩ ٥٠٢ ٨٣٠
الاكتتاب العام	١١.٩٣%	٢٧ ٣٠١ ١٨٠	٢٧٣ ٠١١ ٨٠٠
	١٠٠%	٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠

ج- الاحتياطي العام

يتمثل البند في قيمة المحول للاحتياطي العام بقيمة ٧٤٢ ٣٨٣ ٣٥٢ جنيه مصري من إجمالي حقوق المساهمين طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ س لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المنقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

د- الأرباح المرحلة

فيما يلي تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على رصيد الأرباح المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ١ يناير ٢٠٢١

جنية مصري	
٢ ٦٩٩ ٨٤٢ ١٩٨	رصيد الأرباح المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	المحول للأرباح المرحلة (صافي ربح ٢٠٢٠)
(٤ ٦٥٧ ٠٦١)	الأثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٣ ٨٢٨ ٩٧٨ ٣٢١	الرصيد في ٢٠٢١/١/١
(٥٦ ٦٨٩ ٦٥٩)	المحول للاحتياطي القانوني
(٩١٣ ٦٢٠ ٦٦٥)	توزيعات الأرباح كما تظهر بقائمة التغير في حقوق المساهمين
٢ ٨٥٨ ٦٦٧ ٩٩٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١

١٩ - التزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٩٢ ٩٠٩ ٧٣٥	١٦٨ ٩٠٥ ٦٩٣	أصول ثابتة وأصول أخرى
٣٥٢ ٣٧٩ ٩٩٥	٣٥١ ١٢٨ ١٢٤	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(١ ٦٠٩ ٨٤٢)	(٣ ٣١٦ ٩١٠)	أصول ضريبية
<u>٥٤٣ ٦٧٩ ٨٨٨</u>	<u>٥١٦ ٧١٦ ٩٠٧</u>	

٢٠ - التزامات عقود إيجار

بلغت القيمة الحالية لإجمالي الالتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلي:

<u>جنيه مصري</u>	
-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
٣٨ ١٧٤ ٨٢١	الاضافات (إجمالي التزامات عقود التأجير)
١ ٥١٨ ٨٠٠	الفوائد على إلتزامات عقود التأجير
(٤ ٨٤٨ ٠٤٩)	المدفوعات خلال السنة
(٥٩ ٢٤٧)	فروق ترجمة
<u>٣٤ ٧٨٦ ٣٢٥</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣ ٤٧٣ ٠٧٩	إلتزامات متداولة
٣١ ٣١٣ ٢٤٦	إلتزامات غير متداولة
<u>٣٤ ٧٨٦ ٣٢٥</u>	

٢١ - مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ٩٢٩ ٦٢١	٢ ٩٥٠ ٨١٣	مواد وكهرباء وماء
٣٨ ٨٣٠ ٠٨٨	٤٦ ٤٧٧ ٨٢٢	أجور ومرتبات
٤ ٩٤٦ ٨٥٥	٤ ٩٨٤ ٢٦١	إهلاك
٢٦ ١٦٦ ٦٥٤	٤٠ ٤١٩ ٧٧٢	مصروفات أخرى
<u>٧١ ٨٧٣ ٢١٨</u>	<u>٩٤ ٨٣٢ ٦٦٨</u>	

٢٢ - مصروفات تمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	١ ٥١٨ ٨٠٠	فوائد التزامات عقود الايجار
-	١ ٥١٨ ٨٠٠	

٢٣ - إيرادات تمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٨٣ ٥١٦ ٧٣٢	١٤١ ٢٣١ ٦٨٠	فوائد دائنة (قرض الشركة التابعة)
٥٧ ٢١٥ ١٨٢	٧٩ ٩٦٦ ٤٩٠	فوائد دائنة أخرى
٢٤٠ ٧٣١ ٩١٤	٢٢١ ١٩٨ ١٧٠	الإيرادات التمويلية

٢٤ - الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) خلال العام .

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(٢ ١٤١ ٩٨٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء
-	(٤٨٠ ٦٦٧)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمستحق من أطراف ذات علاقة
-	(٨ ٠٠٩)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لارصدة البنوك
-	(٢ ٦٣٠ ٦٦٣)	
-	١ ٧٧٨ ٨١٨	رد خسائر الخسائر إئتمانية متوقعة لقرض الشركة التابعة
-	٤ ٥٥٠	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمدينون والارصدة المدينة
-	١ ٧٨٣ ٣٦٧	الاخرى
-	(٨٤٧ ٢٩٦)	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام

٢٥ - ضرائب الدخل

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
		ضرائب الدخل الجارية
٣٥٠.٠٨٣.٤١٢	٤٧٨.٤٢٨.٨٣٠	ضرائب الدخل الجارية
(٨٠.٩٤٥.٣٩٤)	١٣.٥٢٣.٣١٥	فروق ضريبية
٢٦٤.٠٠٠	٦.٩٥٨.٤٥٥	ضريبة أوعية مستقلة
٢٦٩.٤٠٢.٠١٨	٤٩٨.٩١٠.٦٠٠	ضرائب الدخل الجارية
		ضرائب الدخل المؤجلة
(٢٣.٨٠٠.٥٥٨)	(٢٤.٠٠٤.٠٤٣)	الأصول الثابتة والأخرى
(١٥.١٥٩.١٥٧)	(١.٢٥١.٨٧٠)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الاجنبية
(١.٦٠٩.٨٤٢)	(١.٧٠٧.٠٦٨)	أصول ضريبية - مخصصات
(٤٠.٥٦٩.٥٥٧)	(٢٦.٩٦٢.٩٨١)	ضرائب الدخل المؤجلة
٢٢٨.٨٣٢.٤٦١	٤٧١.٩٤٧.٦١٩	ضرائب الدخل

- تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١.٣٦٢.٦٢٥.٦٤٥	٢.٠٢٠.٤٦٢.٤٨٣	الأرباح قبل ضرائب الدخل
٣.٠٦.٥٩٠.٧٧٠	٤٥٤.٦٠٤.٠٥٩	ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لقانون الضرائب ٢٢.٥%
٣.٢٢٠.٠٨٥	٤.٨٩٢.٤٦٦	مصرفات غير قابلة للخصم
(٢٩٧.٠٠٠)	(٩.٦٤٩.٩٨٤)	إيرادات معفاة من الضريبة
-	١.٦١٩.٣٠٨	ضريبة توزيعات الأرباح المحصلة
(٨٠.٩٤٥.٣٩٤)	١٣.٥٢٣.٣١٥	فروق إقرارات
٢٦٤.٠٠٠	٦.٩٥٨.٤٥٥	ضريبة أوعية مستقلة
٢٢٨.٨٣٢.٤٦١	٤٧١.٩٤٧.٦١٩	ضرائب الدخل الجارية
%١٦.٨٠	%٢٣.٣٦	السعر الفعلي لضريبة الدخل

٢٦- نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ١٣٣ ٧٩٣ ١٨٤	١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤	صافي ربح السنة
(١٠٧ ٧١٠ ٣٥٣)	-	نصيب العاملين في الأرباح
(٤ ٠٠٠ ٠٠٠)	-	توزيعات أرباح مجلس الإدارة
<u>١ ٠٢٢ ٠٨٢ ٨٣١</u>	<u>١ ٥٤٨ ٥١٤ ٨٦٤</u>	
<u>٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢</u>	<u>٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢</u>	عدد الأسهم المصدرة
<u>٤,٤٦</u>	<u>٦,٧٦</u>	نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

- لم يتم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢١ بنصيب العاملين ومجلس الإدارة من توزيعات الأرباح حيث لم يتم اعتماد التوزيعات المقترحة.

- تم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢٠ بنصيب العاملين ومجلس الإدارة من توزيعات الأرباح المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

٢٧- القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى)، بالإضافة إلى الالتزامات المالية (القرض قصير الأجل، الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والالتزامات الشركة فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرا معقولا لقيمتها العادلة.

أ- خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التقلبات في معدلات الفائدة والتي بدورها تؤثر في الأصول والالتزامات النقدية المرتبطة بها.

ب- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذا تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ

المركز المالي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كالتالي:

<u>المبلغ فائض بالمليون</u>	<u>العملات الأجنبية</u>
٢٥٤,٦٥	دولار
٠,٠٦	يورو

"ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية " فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد في تاريخ نهاية السنة المالية.

ج- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً لأن معظم عملاء الشركة هم عملاء تصدير ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستنديه، وجهات حكومية.

٢٨ - الارتباطات الرأس مالية

تتمثل الارتباطات الرأس مالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

الارتباطات	بالألف	العملة
١. مشروعات	٢ ٤٥٥	جنيه مصري
٢. أخرى	١ ٣٨٨	جنيه مصري
	٦٣	يورو
	١٢٥	دولار أمريكي
	٢٨	جنية إسترليني

٢٩ - الضرائب

أولاً: الضريبة علي أرباح الاسخاص الاعتبارية

تأسست شركة مصر لإنتاج الاسمدة (موبكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٣٣٠٠ السوييس صادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥/٠٢٢/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين .

موقف الشركة من الاعفاء الضريبي وفقاً للمادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

- تم تحديد بداية نشاط الشركة في ٢٠٠٧/١١/٧ (قبل مرور ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وذلك بناءً على خطاب الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٢٠١٠/٢/٢٢.
- في ٢٠١٠/١٠/٢١ تقدمت الشركة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بطلب الحصول على شهادة التمتع بالإعفاء الضريبي التي تستحقها وفقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة الثالثة.
- تلقت الشركة رداً من رئيس قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برفض طلب الشركة في التمتع بالاعفاء الضريبي الخمسي.
- قامت الشركة باستئناف جميع طرق الطعن علي قرار الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و انتهى الامر الي صدور قرار من اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بمقر وزارة الاستثمار بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ برفض طلب الشركة باحقيتها في التمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة قانوناً.
- وعالية قد قامت الشركة برفع الدعوي القضائية رقم ٢٨٩٠٦ لسنة ٧١ ق وذلك للمطالبة باحقية الشركة بالتمتع بالاعفاء الضريبي المقرر قانوناً وفقاً للمادة الثالثة من احكام قانون الضريبة على الدخل لرقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- لم تعترف الشركة بوجود إثبات ضرائب دخل عن تلك السنوات.

- وأمام مصلحة الضرائب قامت الشركة بالمطالبة بحقها بالتمتع بالإعفاء الضريبي خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ بدء الانتاج (السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢) أثناء فحص تلك السنوات أيدت المأمورية قرار الهيئة العامة للاستثمار بعدم أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي وأحالت الخلاف الى اللجان الداخلية والمتخصصة وصولاً للجان الطعن.
- في ٢٠١٨/٧/١٦ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات والربط وتم مطالبة الشركة بمسداد الضريبة.
- وعلية قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢.

- في ٢٠١٨/١١/٢٤ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.

- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠.

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٨:

تم الفحص والربط والمسداد.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠:

- تم الانتهاء من فحص تلك السنوات واخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود و تم احاله الخلاف الي اللجان المتخصصة و التي ايدت رأي المأمورية ثم الي لجنة الطعن،
- لجنة الطعن تأييد قرار المأمورية في خضوع نشاط الشركة للضريبة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ ورفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
- قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠.

- قامت الشركة بسداد أصل الدين لوقف احتساب غرامات التأخير ولم يتم سداد غرامات التأخير.
- في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ (قانون التجاوز عن مقابل التأخير) والذي جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه "كما يتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو تالاسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون "
- وعلية تقدمت الشركة بطلب لمصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ١٥ أكتوبر بالتجاوز عن مقابل المستحق عن ضريبة عام ٢٠١٠ السابق سدادها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه والذي يبلغ ٩٦,٣ مليون جنية قد قامت المصلحة بالتجاوز عن مقابل التأخير وفقاً للتسوية الواردة منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠ مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الضريبة بمبلغ ٩٦,٣ مليون جنية.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢.

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود وتم إحاله الخلاف الي اللجان المتخصصة و التي ايدت راي المأمورية ثم أحيل الخلاف إلي لجنة الطعن.

قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوي القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار لجنة الطعن.

قامت المأمورية بمطالبة الشركة بأصل الدين وغرامات التأخير والغرامات الإضافية الناتجة عن تطبيق احكام المادة ٨٧ مكرر من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وبمناسبه صدور القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ قامت الشركة بسداد اصل الدين والغرامات الإضافية (مادة ٨٧ مكرر) واستفادت بالتجاوز عن مقابل التأخير و الذي حقق وفرا ضريبيا للشركة بمبلغ ١٩٤ مليون جنيه مصري و تم انتهاء الخلاف.

وقامت بالطعن المباشر امام الامانه الفنية للجان الطعن بالقاهرة علي اجراء المأمورية بتطبيق أحكام المادة (٨٧ مكرر) من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ أصدرت اللجنة قرارها و الذي جاء مثبتاً حق الشركة في عدم تطبيق نص المادة بأثر رجعي مما ترتب عليه احقية الشركة في الضريبة التي سبق سدادها من قبل والتي تبلغ ١٥.٧ مليون جنيه تم تسويتها مع مصلحة الضرائب.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤.

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الأموال وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وقد تم عمل لجنة داخلية بالمأمورية وتم الاتفاق واعتماد اوعية اللجنة وسداد كافة الفروق وانتهاء الخلاف.

السنوات ٢٠١٥/٢٠١٨

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الاموال بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١١، وأسفر الفحص عن وجود فروق ضريبية عن السنوات الاربع تقدر بمبلغ ١٥.٤ مليون جنيه مصري ما يعادل بنسبة ١.٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة وفقاً لقرارات الشركة .

وقد وافقت الشركة علي نتيجة الفحص مباشرة وقامت بسداد فروق الضريبة المستحقة.

السنة المالية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وقد تم سداد الضريبة عن طريق الهيئة المصرية العامة للبتروول.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٤:

تم الفحص والربط والسداد.

الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ :

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية .

الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ :

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية .

الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وكذا القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .

ثالثاً: ضريبة الدمغة

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٣:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠:

جاري الاعداد للفحص الضريبي عن تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨:

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الاضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتقديم إقرارات الضريبة علي القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

مع خضوع المنشآت الصناعية للضريبة العقارية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ .

- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة لمنشآت الشركة الصناعية

- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشآت .

- قامت الشركة بسداد الضريبة عن السنوات من ٢٠١٣ حتي ٢٠٢١.

٣٠- النزاعات

٣٠-١ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدني

كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكيم) كمدعى عليه أول والشركة كمدعى عليه

ثاني والتي يطالب فيها المدعين بإلزام المدعى عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانتفاع عن مساحة أرض ٣٢٤

٦٠٨ م ٢ شرق القناة الملاحية والتي تخص الشركة التابعة" الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي"

بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد والتعويض وذلك قيمة مقابل الانتفاع لمساحة الأرض المذكورة على

اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر/ الشهر) وهو ما يخالف المعمول به وهو (٦ جنيهات / المتر /السنة) وترى

إدارة الشركة عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية بالمطالبة بتلك القيم. بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاها تم الاتفاق على الآتي:

• توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها.

• قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والتراخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.

• تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.

• تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها والمترتبة على إخلاء المواقع.

- وفيما يخض دعوى المطالبة المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ضد الشركة فقد تأجلت جلسة خبير في ٢٠١٦/٠٣/١٤ وتم تأجيلها لجلسة ٢٨ مارس ٢٠١٦ للمناقشة وحضور المستشار القانوني لأثبات طلب اصيل لإخراج موبكو من الدعوى وإدخال الشركة التابعة شركة أي ان بي سي لأنها صاحبة الصفة في الدعوى وتم تقديم مذكرة بدفاع الشركة وحافطة مستندات وطلب هيئة المجتمعات العمرانية أجل الرد على المذكرة وبلجنة ٣ أبريل ٢٠١٦ تم حضور المناقشة والتأكيد على ما تم ابداءه من طلبات بجلسة ٢٨ مارس ٢٠١٦ وتم الانتهاء من المناقشة وتم اعداد التقرير من مكتب الخبراء لعرضه على المحكمة والدعوى مؤجلة بالمحكمة لجلسة ٢٦ مايو ٢٠١٦ للتقرير.

- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ورد للمحكمة تقرير الخبير المنتدب لنظر الدعوى وتأجلت الدعوى للإعلان بورود التقرير.

- تم التصريح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC بالتدخل في الدعوى وتم التأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.

- تم تأجيل الدعوى بجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ لجلسة ٥ يناير ٢٠١٧ للاطلاع على التقرير والمستندات وصرحت المحكمة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC باستخراج المراسلات بين جهاز التعمير والشركة القابضة للبتروكيماويات.

- بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٩ قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣١/١٠/٢٠١٩ للحكم.

- بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١٩ صدر حكم بالزام الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهاً وتم الاستئناف على الحكم الصادر .

- قامت شركتي موبكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن علي الحكم أمام محكمة الاستئناف وكذا طعن جهاز تعمير مدينة دمياط علي نفس ذات الحكم وبلجنة ٢ فبراير ٢٠٢١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الإستئنافين وتأييد الحكم المستأنف دون الاخلال بحق الشركة في الطعن خلال علي الحكم أمام محكمة النقض خلال المواعيد القانونية.

- وقامت الشركة بالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة للنظر بالطعن حتى تاريخه

- في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد المبلغ .

٣-٢ وردت الى الشركة مطالبة شركة بتروتريد بمبلغ ٤ مليون جنية تتمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز وتري الشركة ومستشارها القانوني عدم أحقية شركة بتروتريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز .

٣١- أهم الأحداث الجوهرية

قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، تلقت خطاباً من رئيس الأمانة الفنية للجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوترون (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبكو. وقد تضمن اتفاقي التسوية وشراء الأسهم تضمناً لنقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجريوم في شركة موبكو والبالغ عددهم ٥٩.٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة و جدير بالذكر ان اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لم ينتج عنهما أي التزام مالي على موبكو، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأي من الشركتين.

٣٢- إيضاح عن تأثير وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستند على نشاط الشركة وقوائمها المالية خلال عام ٢٠٢١ والفترات التالية:

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر في بداية عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوى العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصورة مختلفة في مصر .

- وفيما يخص الشركة فقد قامت الشركة بتحقيق التوازن بين اتباع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار الوباء وبين استمرار عملية الإنتاج لذا لم تتأثر القدرات التشغيلية التوزيعية للشركة والقدرة التشغيلية للأفراد ولم تتأثر مستويات الطلب على منتجات الشركة وتوافر المواد الخام والتدفقات النقدية الداخلة لها خلال عام ٢٠٢١.
- وبناءً على ما سبق فلا توجد تأثيرات محددة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية ويصعب على الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر في ظل عدم تحديد مدة هذه الإجراءات الاحترازية الا انه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة تأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية.

٣٣- أهم السياسات المحاسبية المطبق

١-٣٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنيه المصري) ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والنتيجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز بقائمة الربح أو الخسائر.

٢-٣٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر المجمعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجله وفي موقعه.

- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستثنياً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وبإتباع نفس الأسس المتبعة مع باقي الأصول.

- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخليا تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

- النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

البيان	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	٤%
مباني وإنشاءات - طرق داخلية	١٠%
مباني وإنشاءات - مباني ميتل وكرفانات	١٥%
مباني وإنشاءات - التتسيق الحضاري	٢٠%
مباني وإنشاءات - أسوار السلك	٢٥%
وسائل نقل وانتقال	٢٠%
آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *	٥%
آلات ومعدات أخرى	١٠ - ٢٠%
عدد وأدوات	١٥%
عوامل مساعدة	١٠ - ٥٠%
أثاث ومنقولات	١٠%
الستترال	١٥%
حاسب آلي	٢٥%

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.

* وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٣ بالقرار رقم ١٠٩٤ على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ إلى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على الـ Gas Cooler من ٢٠ سنة إلى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاث سنوات .

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٣٣ الأصول الأخرى

أ- الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى. تتضمن الأصول الأخرى مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها، وخط الغاز، ورخص وبرامج.

ب- القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبعة فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفائدة. يتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل.

ج- النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول الأخرى - المرسملة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الارباح أو الخسائر.

د - الاستهلاك

يتم تحميل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

الاستهلاك

بيان

٢٠٪	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها
٤٪	خط الغاز
٢٥٪	رخص وبرامج

٤-٣٣ الإيراد من العقود من العملاء

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١. تم تقديم معلومات حول السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالعقود مع العملاء وتوضيح أثر تطبيق المعيار (بالإيضاح رقم ٢-٥).

- تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري ٤٨

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.

الخطوة ٥: تحقق الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت المنشأة بالتزام الأداء.

- نفي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، إذا تم استيفاء أحد المعايير التالية:-

(أ) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

(ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.

(ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.

- بالنسبة لالتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.

- عندما تستوفي الشركة التزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي وعد بها فإنها تنشئ أصولاً مبنية على العقد على مبلغ العقد المقابل للالتزام الاداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (الالتزام العقد).

- تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال بتدفق منافع اقتصادية للمجموعة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حيثما كان ذلك مناسباً.

- إن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ يتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية:-

استيفاء التزامات الأداء

- يجب على الشركة إجراء تقييم لكل كل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناءً على الاتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشئ أصولاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني، وإذا لم يكن ذلك هو الحال، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

- يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في إتفاقيتها مع العملاء، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

- في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد استيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن، تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل.

- بالإضافة لذلك، فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة للالتزام الأداء في العقود مع العملاء

إختارت الشركة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء، توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لإستيفاء التزام الأداء بالإضافة لتكلفة إستيفاء الإلتزام التعاقدى مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعهد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير باستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً، تطبيق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

- يجب على الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

الاعتراف بالإيراد

• **مبيعات التصدير**

يتم إثبات قيمة المبيعات وفقاً لشروط التعاقد وإنهاء أعمال الشحن وإصدار الفواتير للعملاء.

• **المبيعات المحلية**

يتم إثبات قيمة المبيعات عند تسليم البضاعة وإصدار الفواتير للعملاء.

• **الفوائد الدائنة**

يتم تسجيل الفوائد الدائنة على أساس الاستحقاق على أساس زمني.

• **إيراد الاستثمارات**

يتم إثبات عائد الاستثمارات المتمثلة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات المستثمر في أسهمها بقائمة الأرباح أو الخسائر، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة باعتماد هذه التوزيعات. يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الاستثمارات عند البيع بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣٣-٥ الأدوات المالية

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢٢

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار:

السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و

كيفية تقييم أداء المحفظه والتقرير لإدارة الشركة عنها و
المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)
وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
كيف يتم تعويض مديري النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة
للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و
تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات
المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.
إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا
الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس
القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة
المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف
الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ
الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر
السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.
عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة
تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على
مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند
إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدية، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛
الدفع مقدما وميزات التمديد؛ و
الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات
الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة النفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى
حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل
تعويضًا إضافيًا معقولًا للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم
الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدية، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل
إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة)
(والتي قد تشمل أيضًا مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر) بما يتوافق
مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفه الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والإرباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية الميوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح والخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في واحدة من التصنيفات التالية:

- قروض ومديونيات.
- استثمارات محفظ به حتي تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات متاحة للبيع و
- بالقيمة العادلة من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - القياس اللاحق والإرباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح في الأرباح أو الخسائر.
أصول ماليه - محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	يتم قياس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
الأصول المالية المتاحة للبيع	يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وفروق اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الإلتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الإلتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو إذا كانت مشتقه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الإلتزامات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

(١) الاستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقد في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضًا باستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الإلتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الإلتزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر.

(٢) المقاصة

يتم اجراء مقاصة بين الاصل المالي والإلتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، فقط عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسويه الإلتزامات في نفس الوقت.

أ- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإسترادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإسترادية في تاريخ كل مركز مالي الأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإسترادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح والخسائر.
- تتمثل القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإسترادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٦-٣٣ عقود التأجير

(١) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير أم لا

في بدايه الترتيب، تحدد الشركة ما إذا كان الترتيب هو أو يحتوي على عقد إيجار. في البدايه أو عند إعادة تقييم أي ترتيب يحتوي على عقد إيجار، تفصل الشركة المدفوعات والمقابل الآخر التي يتطلبها الترتيب في تلك الخاصة بعقد الإيجار وتلك الخاصة بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية. إذا خلصت الشركة إلى عقد إيجار تمويلي أنه من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوق بها، عندها يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء الدفعات ويتم الاعتراف بتكلفة تمويل محتسبة على الالتزام باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

(٢) الأصول المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تحول الي درجه كبيره إلى الشركة كافه المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلي. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئيًا بمبلغ يساوي القيمة العادلة للقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصول وفقًا للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

يتم تصنيف الأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولا يتم الاعتراف بها في قائمه المركز المالي للشركة.

٣) مدفوعات التأجير

يتم إثبات المدفوعات التي تتم بموجب عقود إيجار تشغيلية في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز التأجير المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم تقسيم الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التمويلي بين مصاريف التمويل وتخفيض الالتزامات غير المسددة. يتم تحميل مصروفات التمويل لكل فترة خلال فترة الإيجار للوصول إلى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام.

٧-٣٣ استثمارات في الشركة التابعة

- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر اضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٨-٣٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات مشروعات تحت التنفيذ بالقيمة التاريخية مخصوماً منها خسائر الانخفاض في قيم المشروعات تحت التنفيذ.

- يتم إثبات المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعندما يكون الأصل في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة يتم إضافته على بند الأصول الثابتة ويتم احتساب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لذلك الأصل الثابت.

٩-٣٣ الاقتراض بفوائد

يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة . وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض على أساس سعر الفائدة الفعال .

١٠-٣٣ المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وتتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-

- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقييمه بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج التام وغير التام بتكلفة الإنتاج الفعلية وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات الصناعية الثابتة والمتغيرة.

١١-٣٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض على قائمة الأرباح أو الخسائر خلال الفترة التي تتكبد فيها الشركة تلك التكلفة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال.

٣٣-١٢ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزانة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حاله وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

٣٣-١٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأدوات المالية في قائمة المركز المالي عندما فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في الترتيبات التعاقدية المبرمة للأداة المالية حيث تحدد الشركة تصنيف أدواتها المالية عند الاعتراف الأولي تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية:

أ- بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الربح أو الخسارة)
ب- بالتكلفة المستهلكة.

- يعتمد التصنيف على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية.

- تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية :

- للالتزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- وفئة للالتزامات مالية أخرى .

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والإستبعاد :

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالفروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ إنشائها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الإعراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .

- تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لإستلام التدفقات النقدية لإستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية . أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل .

- تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما تنتهي إما بالتخلص منه أو بإلغائه أو إنتهاء مدته الواردة بالعقد .

يتم عمل مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وعرض صافى المقاصة في الميزانية عندما ، فقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانونى القابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو الإعراف بالأصل وتسوية الالتزام إن وجد .

الأصول المالية غير المشتقة - القياس :

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويب كإصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويب عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح والخسائر عند تكبدها . تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم من الأرباح أو الخسائر .

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي . بعد الاعتراف الأولي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

القروض والمديونيات :

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي بعد الاعتراف الأولي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (عدا قرض الشركة التابعة الذي يتم قياسه بالتكلفة بعد الاعتراف الأولي لعدم وجود تاريخ محدد للسداد) .

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الأصل المالي بعد الاعتراف الأولي يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وآثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن إستبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر .

الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويب كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويب عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر .

الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة بإقتناء أو إصدار الالتزام . بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية .

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة .
المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها . بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر .

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية . يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر . ويتم تجميعها في إحتياطي تغطية المخاطر . أي جزء غير فعال في التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر .
القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبي بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطي على الأرباح أو الخسائر .

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفاة لشروط محاسبة التغطية ، أو إنتهي أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية . إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات الصلة على أداة التغطية .

الانخفاض في قيمة الأصول (Impairment)

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي به انخفاض إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الانخفاض المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية. يتم احتساب خسائر الانخفاض المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع بالاستعانة بالقيمة العادلة الحالية.
- يتم اختبار الانخفاض للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل. يتم التقدير للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الانخفاض في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم إلغاء خسائر الانخفاض إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإسترادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإسترادية في تاريخ كل مركز مالي الأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإسترادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح والخسائر.
- تتمثل القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإسترادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣٣-١٤ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

أرصدة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التي لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الاسمية وتظهر مخصوماً منها الانخفاض في قيمتها "Impairment"، ويتم تكوين مخصص انخفاض القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لم تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد، وتمثل قيمة الانخفاض في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد والمتمثلة في التدفقات النقدية المتوقع حصول الشركة عليها. وتطبق الشركة نهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية.

٣٣-١٥ الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة.

٣٣-١٦ مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

٣٣-١٧ مزايا العاملين

١- التزامات معاشات التقاعد

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلي نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علي أساس إلزامي طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢- نظام الاشتراك المحدد

تحمل المصروفات الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

٣- حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠% من الأرباح التي يقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوي للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية والالتزام خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع. ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح الغير موزعة.

٣٣-١٨ إحتياطي قانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنب ٥% من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين إحتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الإحتياطي القانوني عندما يبلغ الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الإحتياطي عن ٥٠% من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الإحتياطي بتجنب ٥% على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠% من رأس المال المصدر. وهذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر.

هذا ويتم إثبات التحويل للإحتياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمدت فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدعيم.

١٩-٣٣ المحاسبة عن ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الأرباح والخسائر مباشرة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بأحد البنود التي يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم إثباتها ضمن حقوق الملكية.
- هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل الحالية علي صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق مؤقتة بين قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في ضوء الطريقة التي سيتم بها تحقيق قيم هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.
- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيم الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٠-٣٣ قائمة التدفقات النقدية

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.